

وهي غير مؤخذ بها ومن دلالتها على انتهاك الحرمة وحرمة
 على المعاصي وقد ذكر بعض الأصحاب انه لو شرب المباح منسباً لها سرب
 المسكر فعل حراماً ولعله ليس بجزء النية بل بانضمام فعل الجوارح اليها
 ويصور محل النظر في صورته أو وجدانه في منزل غيره
 فظن اجنبية فاصابها فبين انها زوجته وامته ومنها لو وطئ
 زوجته لظن انها بنت طاهرها ومنها لو جمع على طعام بيد غيره فاكل
 منه فبين ان ملك الأكل ومنها لو دبح ساة بظنها للغير بقصد
 العداوان فظهرت ملكه ومنها ما اذا قتل نفساً بظنها بمصومة
 فبانت مهدورة وقد قال بعض العامة يحكم بنفسه على ذلك
 للدلالة على عدم المبالاة بالمعاصي ويعاقب في الاخرة ما لم ييب
 عقاباً مستوسطاً بين الصغيرة والكبيرة وكلاهما يحكم ويحصر على
 الغيب **الكتاب الثاني** مروى عن النبي صلى الله عليه وآله نية المؤمن
 خير من عمله وروى ما روى ونية الكافر شر من عمله فورد هنا
 سؤالان احدهما انه مروى ان افضل العباداة احمرها ولا يرب
 ان العمل احمر من النية فكيف يكون مفضلاً وروى ايضا ان المؤمن

مام
 حايضاً

انهم والعشرون

عن اللفظ ولها الواو استثني في يمينه او اشترطاً وقدها بغاية كان
 ذلك مقبولاً بالنسبة الى الخالف واذا قبلت هذه بالنسبة اليه
 فالمراد في الحقيقة تمام النية فكما يحل اللفظ على مقتضاه مع تلك
 الالفاظ فلذا مع النية التي هي اصل اعتبار تلك الالفاظ وجعلها
 محضصة على اننا نقول لانتم دلالة العام على افراجه حاله في الحصر
 فليت النية هنا منتمية الى اللفظ الدال على العموم بل النية جعله
 اللفظ العام في معنى اللفظ الخاص فلا ينظم قوله ان انضمام النية كما
 المستقل الى غير المستقل اذ لا استقلال هنا في اللفظ العام لعدم
 نيته وانما صارت مدلول اللفظ بالنية ذلك الخاص ومنها تأثير
 النية في الدفع عن الدين الموهون به ولو حالفه الموهون حلف
 الدافع لانه اعرف بعصده ولوم بنحو حاله الدفع ففي التقييد
 او ساط البتة باثنا النية الا ان وجهان **الغاية الثانية** لا يؤثرت
 للعصية عقاباً ولا ذنباً ما لم يتلصق بها وهو ثابت في الاخبار العرف
 عنه ولو نوى العصية وتلبس بما نواه معصية فظهر مجلاتها في تأثير
 هذه النية نظر من انها لما ارضاد المعصية فيه صارت كنية بجزء

والعشرون
 ولا ذنباً